وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري السادس والعشرون ،العدد٣ الخميس ١٧ فبراير ٢٠٢٢

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **رسميًا مصر تنضم لوكالة الطاقة الدولية[1].**

- أعلن فاتح بيرول الرئيس التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية انضمام مصر رسميا للوكالة كعضو، وأشاد بما حققته مصر من قصص نجاح وصفها بالرائعة، وأضاف أن مصر وإفريقيا والعالم في لحظة فارقة فيما يتعلق بالطاقة والمناخ، وأكد كامل الدعم لمصر في ظل استضافتها للقمة العالمية للمناخ COP27 وقيادتها للقارة الإفريقية للخروج بمقررات من القمة تناسب القارة التي تعاني من تحديات كبيرة تتمثل في النافذية للكهرباء والطهي بوسائل بدائية تنجم عنها كوارث.
- أشار إلى عدد من المؤشرات على الوضع في إفريقيا ومعاناة الحصول على الطاقة لسكانها، حيث أوضح أن حجم إنتاج الطاقة الشمسية في جنوب الصحراء بإفريقيا يوازى نصف ما تنتجه بلجيكا وحدها، وأن موزمبيق مثلا أقل من ٤٠% بها لديهم كهرباء بالرغم مما لديها من اكتشافات غازية، وهو ما يوضح أن العالم مازال في احتياج للبترول والغاز، وأنه علينا التصدي لتغير المناخ والتركيز على الابتكار وإيجاد تقنيات حديثة لتخزين الكربون ووضع إستراتيجية متطورة لذلك.
- وأشار أيضاً لأهمية وجود رؤية موحدة للقارة الإفريقية للتحول في الطاقة واستثمار توجه أنظار العالم نحو مصر خلال القمة العالمية للمناخ في نوفمبر القادم.

- **وكالة الطاقة الدولية، مصر حققت أمرًا مهمًا في الاستفادة من أصول الغاز والتحول إلى لكهرباء[2].**

- أشار فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، أن ما حققته مصر خلال السنوات الماضية أمر مهم ومبهر بداية من الاستفادة من أصول الغاز والتحول إلى سوق الكهرباء، حيث استطاعت أن تحقق فائضا بعد العجز ما أحداث فارقا في مجال الطاقة الشمسية، كما أن زيادة الدعم أدى إلى جذب كميات هائلة من الاستثمارات من المؤسسات المالية ورأس المال الخاص، كذلك حققت مصر نجاحات في قطاع الكهرباء.
- وأضاف خلال فعاليات افتتاح مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول "إيجبس ٢٠٢٢"، إن المؤتمر ينعقد في لحظة فارقة لمصر ولإفريقيا وللعالم على صعيدي المناخ والطاقة، مشيرا إلى التحديات الفارقة التي يواجهها عالمنا اليوم وخاصة تغيير المناخ، لافتا إلى أن اختيار مصر لاستضافة مؤتمر الأطراف "كوب ٢٧" ممثلة عن إفريقيا مسؤولية كبيرة، ومؤكدا أن مصر سوف تنجز ذلك بنجاح.
- وأضاف نحن نهتم بتعميق التعاون وعلى استعداد لتقديم أي دعم خلال السنوات القادمة فالنفط وأسعار الغاز اليوم أصبحت في منطقة خطرة كل الأسواق بعدما شهدت نموا استثنائيا في أسعار النفط، شهدت نموا في الإنتاج من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل ولكن هذا ليس كافيا.
- وأشار إلى إن البلدان المنضوية تحت "أوبك بلس" لديها أهداف ناجحة، ولكن هناك فجوة متزايدة بين الغايات التي وضعوها والإنتاج اليوم، معربا عن أمله أن تقوم بلدان "أوبك بلس" بتقليص هذه الفجوة باعتبارها شريكا مسؤولا في أسواق الطاقة، وتوفير أحجام وكميات كبيرة بحيث يستطيعون تلافي أي مشكلات.
- وفيما يتعلق بالكهرباء أوضح أنه لا يمكن حل مشكلة الكهرباء في إفريقيا فقط بالاعتماد على الطاقة الشمسية، فعلينا الاعتماد على الغاز الطبيعي المتوفر في إفريقيا، لاسيما في الدول التي تحتاج بشدة هذه الموارد، فمثلا نجد في موزمبيق أن أقل من ٤٠% من الأشخاص يحصلون على الكهرباء، بالرغم من وجود كميات هائلة من الغاز الطبيعي بها.
- وأكد أن الوصول للكهرباء في إفريقيا بصورة عامة هي مشكلة كبرى وكثيرا ما ننساها، فاليوم أكثر من ٩٠٠ مليون شخص في إفريقيا يستخدمون طرقا بدائية للطهي، ووفقا لأرقامنا هذا يؤدي سنويا إلى وفاة نصف مليون شخص بسبب الأمراض التنفسية.

[1] https://gate.ahram.org.eg/News/3358540.aspx
[2] https://alborsaanews.com/2022/02/14/1508538

- وأشار إلى أن مصر ستمثل إفريقيا في مؤتمر الأطراف الـ٢٧ وستنصب كل الأعين عليها، وسوف تتلقى الكثير من الاقتراحات من العديد من الدول حول مشكلات الطاقة.
- واقترح أن تأخذ شركات النفط والغاز في مصر موضعها المناسب في التاريخ، وتساعد في الوصول إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه ما يحتاج إلى استراتيجيات كبيرة وخبرة واسعة لكي تساعد في الحصول على هذه التكنولوجيا في وقت قريب، وهي مسؤولية كبيرة على الرعاة في هذا المعرض، وأكد أن أعين العالم ستصبوا نحو مصر هذا العام، وبمعرفتي بمصر وما حققته حتى الآن، فمن الرائع أن تكون مصر هي الشخص المسؤول عن الحفاظ على استدامة هذا الكوكب.

- **بلومبرغ، السندات المصرية تتأهب لاستقبال فيض من السيولة[3].**

- أشارت وكالة بلومبرغ، إلى إن قد جعلت سوق السندات الساخنة مصر على رأس الدول الأكثر تفضيلاً بين مستثمري الأسواق الناشئة الذين يراهنون على عام آخر من المكاسب الكبيرة، وسيضيف "جيه بي مورغان تشيس آند كو" مصر إلى مجموعة من مؤشرات السندات الشهر الجاري، ما يهيئ السوق لتلقي فيضان من السيولة من مديري الأموال ذوي الاستراتيجيات الخاملة، حيث تُغري المستثمرين الفائدة المصرية العالية التي تعد من بين الأعلى حول العالم بعد ترجيحها وفق التضخم.
- وأوضحت أن في ظل ترنح أسواق السندات العالمية من الخسائر نتيجة تحول الفيدرالي لموقفٍ متشدد، تبدو مصر نقطة مضيئة للمستثمرين، حيث بلغ العائد على السندات المحلية ٢% منذ ديسمبر، ما يجعلها واحدة من مجموعة تعد على الأصابع من الأسواق الناشئة التي تسجل أداءً إيجابياً.
- ويتوقع بنكي "باين بريدج انفستمنتس" و"رينيسانس كابيتال" استمرار الأداء القوي، وكذلك مكاسب مزدوجة الأرقام في ٢٠٢٢ - ما يضيف على عائد العام الماضي البالغ ١٣%، والذي كان ثاني أفضل عائد في العالم مقارنة مع خسائر ديون الأسواق الناشئة المحلية بنسبة ١,٢% في المتوسط.
- وأوضح لأندرس فيرغيمان، مدير أموال في "باين بريدج" في لندن، أن من المتوقع أن يبلغ العائد على السندات المقومة بالعملة المحلية في الدولة الشمال أفريقية (مصر) ١٧% العام الجاري، وأضاف أن " لا تزال عملية إحباط التضخم سليمة، وسعر الصرف ذا تقييم عادل".
- علاوة على ذلك، وعلى المدى البعيد، يعد سجل سوق السندات المصرية أفضل، وبلغ العائد على سنداتها المحلية ١٥٦% بالدولار خلال السنوات الخمس الماضية، نتيجة جذب الإصلاحات المطبقة بموجب الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتمويلات من الدول الخليجية الحليفة للتدفقات الداخلة، وهذا مقارنةً بعائد ٢٦% لمؤشر "بلومبرغ" للأسواق الناشئة، بل ويهزم مؤشر "ستاندرد آند بورز ٥٠٠" الذي حقق عائداً بـ ١٣٣%.
- أما سندات مصر الدولارية فهي قصة أخرى، إذ تحمل الدين بالعملة الأجنبية وطأة المخاطر من ارتفاع عائد سندات الخزانة وعجوزات الدولة، وبعد أن خسرت ٨% العام الماضي، يطالب المستثمرون حالياً بعلاوة إضافية لحمل ديون مصر الدولارية، والتي تقف حالياً عند ٥٧٨ نقطة أساس، أي مماثلة للعراق، لكن أعلى من الغابون وباكستان.
- وأشار "جيم بارينيو"، مدير ديون الأسواق الناشئة في "شرودرز" بنيويورك أن"في ظل كون الفائدة الحقيقية بهذا الارتفاع، لا نعتقد أن زيادة الفيدرالي للفائدة زيادات متواضعة العام الجاري ستكون محركاً رئيسياً للسندات المصرية وكانت القدرة على إبقاء التضخم تحت السيطرة نسبياً، عاملاً حاسماً".

[3] https://www.asharqbusiness.com/article/31181

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقريرًا حول توقعات المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري العام الحالي[4].**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقريرًا حول توقعات المؤسسات البحثية الدولية لأداء الاقتصاد المصري خلال العام الحالي.

- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الاقتصاد المصري يتخذ مسارًا إيجابيًا ويتجه نحو التعافي في ظل جائحة كوفيد ١٩، ومع ما يشهده العالم من تغيرات وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي اتخذتها الحكومة المصرية، موضحة أن حركة التعافي التي يشهدها الاقتصاد حاليًا تجد إشادة من المؤسسات الدولية كافة الأمر الذي دفع المؤسسات لرفع توقعاتها لمعدل النمو الاقتصادي.

- وأشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى رصد مؤسسة فوكس إيكونوميكس العالمية، وتوقعات ٣٠ مؤسسة بحثية للاقتصاد المصري، لتأتي توقعات النمو ما بين ٤,٢% و٦%، حيث جاء مؤسسة جولدمان ساكس أكثر المتفائلين بنمو الاقتصاد، فيما رجحت المؤسسات نمو الأسعار في المتوسط ما بين ٤,٩% و٨,٧%، حيث أوضح التقرير أن بنك الكويت الوطني الأكثر تفاؤلًا بالسيطرة على التضخم، ويعزز هذه التوقعات قيام كل من صندوق النقد والبنك الدوليين برفع توقعاتهما لنمو الاقتصاد المصري خلال العام الحالي، وأشارت المؤسسة وفقًا للتقرير إلى إن الاقتصاد المصري استعاد زخمه الربع الأول من العام المالي الحالي، مع تحسن الأوضاع بوتيرة أسرع بحسب البيانات الأولية المتوفرة عن الفترة من يوليو لسبتمبر ٢٠٢١.

- وأوضح التقرير أن محللي «فوكس إيكونوميكس» يتوقعون نمو الاقتصاد المصري ٥,٢% خلال العام المالي الحالي بزيادة ٠,١% عن توقعات الشهر الماضي، و٥,٢% العام المالي المقبل أيضًا، ووفقًا لتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فإن مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني ترى أن الاقتصاد المصري مازال قادرًا على التماسك والتعامل المرن مع تشديد السياسة النقدية للبنك الفيدرالي الأمريكي، مشيرة إلى أن إطالة فترة استحقاق الدين والتحسن المستمر في معدلات التوظيف وزيادة الصادرات غير البترولية وزيادة القدرة التنافسية للأسواق والمنتجات المصرية سيكون لها آثار إيجابية على التصنيف الائتماني لمصر.

- وحافظت وكالة موديز طبقًا للتقرير على نظرة مستقبلية مستقرة للقطاع المصرفي في مصر عند (B2 مستقر)، حيث أن استمرار الاستثمارات في البنية التحتية والإنفاق القوى يدعمان النمو الاقتصادي، كما أن مبادرات تعميق الشمول المالي توفر فرصًا تجارية كبيرة للبنوك، وأشارت توقعات الوكالة إلى نموًا حقيقيًا للاقتصاد المصري عند ٥,٥% للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، بدافع من الإنفاق القوى واستمرار تدفق الاستثمارات في البنية التحتية.

- وتضمن تقرير وزارة التخطيط كذلك توقعات بنك الاستثمار فاروس والذي أشار إلى إن النمو الاقتصادي يستعيد الزخم على الرغم من عدم اليقين، بفضل تحسن موازين الاستثمار والخدمات على جانب الطلب، وتنوع القطاع على جانب العرض، مضيفًا أن أداء القطاع الحقيقي كان جيدً نسبيًا خلال للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وهو العام الأكثر تضررًا من الوباء، حيث ساعدت الهوامش المالية التي تكونت خلال السنوات التي سبقت الوباء بالإضافة إلى القدرة على الوصول للتمويل الخارجي على مواجهة التحديات التي فرضتها كورونا، وتلقى الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي دعمًا من القطاعات التي أظهرت بعض المرونة، وحافظت على معدلات نمو حقيقية إيجابية في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليحقق نمو ٣,٦% والعام المالي الماضي الذي شهد نمو ٣,٣%.

- وأوضح البنك وفقًا للتقرير أنه بجانب الأساسات التي تدعم نمو الاقتصاد المصري العام الحالي فإنه سيتلقى بعض الدعم من سنة الأساس المنخفضة، وتوقع النمو في مصر تدريجيا من ٥,٥% العام المالي الحالي إلى ٥,٧% العام المالي المقبل بدعم من المشروعات الحكومية العملاقة والقطاعات المرنة نسبيًا مثل الزراعة والإنشاءات والبناء والنقل والاتصالات والتجارة الداخلية والعقارات والخدمات الحكومية بجانب تعافى بعض القطاعات التي ضربها الوباء، مثل السياحة والاستخراجات، إذ يدعم ارتفاع سعر النفط الاستثمارات في القطاع، متابعًا أنه في اسوأ سيناريوهات النمو سيكون نمو الاقتصاد المصري ٤,٦% من ٥,٥% توقعات السيناريو الأساسي وذلك خلال العام المالي الحالي.

- وأشار التقرير إلى توقعات مؤسسة ضمان الصادرات الألمانية يولر هيرميس، حيث أوضحت أن الاقتصاد المصري، هو ثالث أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية، ويتميز بالتنوع، وإن تفشى كورونا Covid-19 أثر عليه بشكل طفيف رغم الانكماش الكبير للتجارة الدولية، إلا أن تفوق الاقتصاد المصري ونما بنسبة تزيد على ٣,٦% في عام ٢٠٢٠، مضيفه أن زخم النمو ظل مستقرًا في عام ٢٠٢١ عند حوالي موجب ٣,٥%، رغم استمرار القيود والاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية متوقعه أن يتسارع النمو العام المالي الحالي إلى ٥,٢% وأن يستمر حول أكثر من ٥,٥% على المدى المتوسط، بفضل أسس الاقتصاد الكلى السليمة وسياسة البنك المركزي الموثوقة.

[4] https://mped.gov.eg/singlenews?id=980&lang=ar

- **صلابة الاقتصاد المصري أمام أزمة كورونا تفرض نفسها في تقارير المؤسسات الدولية[5].**

- أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً سلط الضوء على شهادات الثقة من جانب المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري بفضل صلابته أمام أزمة كورونا، حيث أوضح أن نجح الاقتصاد المصري في السير بخطى ثابتة ومنهجية استباقية ومرنة، نحو تحقيق مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وفي مقدمتها تطبيق الإصلاحات الرامية إلى النهوض بمعدل النمو، واحتواء نسب عجز الموازنة، ومعدلات التضخم، فضلاً عن اتخاذ الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي مساراً تصاعدياً، في ظل انتعاش الأنشطة التجارية وتعافي قطاع السياحة، إلى جانب ارتفاع تحويلات المصريين في الخارج، وغيرها من مصادر النقد الأجنبي، ما أسهم في تعزيز بنية الاقتصاد المصري، وتماسكه وصموده في مواجهة التحديات، وإنقاذه من تأثيرات جائحة كورونا التي أضرت بالعديد من الاقتصادات العالمية، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على تحسن المؤشرات الاقتصادية، وحظى بإشادة كبيرة من المؤسسات الدولية.

- وأشار التقرير الصادر عن مجلس الوزراء إلى توقع البنك الدولي بأن تعود مصر إلى مسار النمو الذي كانت عليه قبل جائحة كورونا، لافتاً إلى أن معدل نمو الاقتصاد المصري سيرتفع من ٣,٣% للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٥,٥% للعامين الماليين ٢٠٢٢/٢٠٢١، و٢٠٢٣/٢٠٢٢.

- وأوضح التقرير أن تلك التوقعات مدفوعة بكل من تعافي الاقتصادات العالمية ولا سيما الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، فضلاً عن عودة تعافي القطاع السياحي وزيادة صادرات الغاز، بالإضافة إلى النمو المستمر بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك انتعاش قطاعي التشييد والبناء والعقارات.

- وتوقع البنك الدولي تراجعاً في العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٦,٨% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بـ ٧,٢% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتوقع أيضاً أن يسجل الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بـ ١,٨% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، أما عن عجز الميزان التجاري فتوقع البنك أن يتراجع إلى ٩,٦% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٠,٥% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- وذكر البنك الدولي أن معدل التضخم لا يزال في حدود النطاق المستهدف من قبل البنك المركزي المصري وهو ٧% (±٢%) في الربع الأخير من ٢٠٢٢، كما أشاد بما شهده النشاط الاقتصادي ومصادر النقد الأجنبي من انتعاش، وبدء القطاعات الموجهة نحو التصدير في استعادة عافيتها.

- وأوضح البنك أن احتياطيات النقد الأجنبي تقل عن الذروة التي بلغتها قبل تفشي جائحة كورونا عند ٤٥,٥ مليار دولار، لكنها ظلت عند مستويات وفيرة نسبيًا بلغت ٤٠,٨ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢١ لتغطي ٧ أشهر من واردات السلع.

- ويوضح الإنفوجراف من ١ إلى ٤ شهادات الثقة من المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري والذين يؤكدون صلابة الاقتصاد المصري أمام أزمة فيروس كورونا.

[5] https://www.idsc.gov.eg/IDSC/news

صفحة 2 من 4
وتتوالى شهادات الثقة من المؤسسات الدولية فى الاقتصاد المصرى..
صلابة الاقتصاد المصرى أمام أزمة كورونا تفرض نفسها فى تقارير المؤسسات الدولية
البنك الدولى: من المتوقع أن تعود مصر إلى مسار النمو الذى كانت عليه قبل جائحة كورونا.. تابع
أبرز التعليقات
الإصلاح الاقتصادى
الإصلاحات التى ساعدت على استقرار الاقتصاد الكلى خلال السنوات الماضية أسهمت فى بناء القدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بأزمة كورونا
التصنيف الائتمانى
تواصل مصر جهودها لمعالجة التحديات الاقتصادية المختلفة، وبالتالى أبقت وكالات التصنيف الائتمانى الدولية على توقعاتها المستقبلية لمصر عند "مستقرة" رغم الأزمة العالمية الحادة
التضخم
لا يزال معدل التضخم فى حدود النطاق المستهدف من قبل البنك المركزى المصرى وهو 7% (± 2%) فى الربع الأخير من 2022
مصادر النقد الأجنبى
شهد النشاط الاقتصادى ومصادر النقد الأجنبى انتعاشاً، وبدأت القطاعات الموجهة نحو التصدير فى استعادة عافيتها
الاحتياطيات الدولية
تقل احتياطيات النقد الأجنبى عن الذروة التى بلغتها قبل تفشى جائحة كورونا عند 45.5 مليار دولار، لكنها ظلت عند مستويات وفيرة نسبياً بلغت 40.8 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2021 لتغطى 7 أشهر من واردات السلع
القطاع المصرفى
القطاع المصرفى المصرى صمد فى وجه تحديات أزمة كورونا، حيث واجه الجائحة بسيولة قوية وربحية مستقرة، ولا تزال السلامة المالية للبنوك ملائمة حتى بعد صدمة فيروس كورونا
مستويات الدين
من المتوقع أن تستأنف نسبة الدين الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى مسارها النزولى فى الأجل المتوسط
المصدر: تقرير مرصد الاقتصاد المصرى الصادر عن البنك الدولى

صفحة 3 من 4
وتتوالى شهادات الثقة من المؤسسات الدولية فى الاقتصاد المصرى..
صلابة الاقتصاد المصرى أمام أزمة كورونا تفرض نفسها فى تقارير المؤسسات الدولية
موديز: استمرار ضبط أوضاع المالية العامة وخفض معدلات الدين سيحسن تصنيف مصر الائتمانى
وضع مصر الائتمانى
الاقتصاد المصرى يدعمه سجل حافل من الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية
بما يتوازن مع التحديات الناشئة عن متطلبات التمويل الكبيرة
مصر لديها قاعدة تمويلية محلية واسعة بالإضافة إلى توافر احتياطيات النقد الأجنبى
بما يتجاوز مدفوعات الدين الخارجية والتقلبات فى تدفق رأس المال
استعادة تحقيق فوائض أولية بالموازنة لمستوى قبل جائحة كورونا
بما يتوازن مع خطة خفض الدين بداية من السنة المالية 2022/2023
توقعات بتعافى الاقتصاد المصرى ومؤشرات الدين خلال عام 2021/2022
معدل النمو الاقتصادى 3.5%
عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى 5.5%
مدفوعات فوائد الدين كنسبة من الإيرادات 89.8%
إجمالى الدين العام الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى 43.8%
إمكانات مصر لتحسين تصنيفها الائتمانى مستقبلاً
استمرار ضبط أوضاع المالية العامة
تحقيق خفض ملحوظ فى نسبة الدين العام الحكومى من الناتج المحلى الإجمالى
تحقيق خفض ملحوظ فى إجمالى مدفوعات فوائد الدين كنسبة من الإيرادات
استمرار إطالة آجال استحقاق الديون
التحسن المستدام فى سوق العمل والصادرات غير البترولية
المصدر: Moody's Corporation

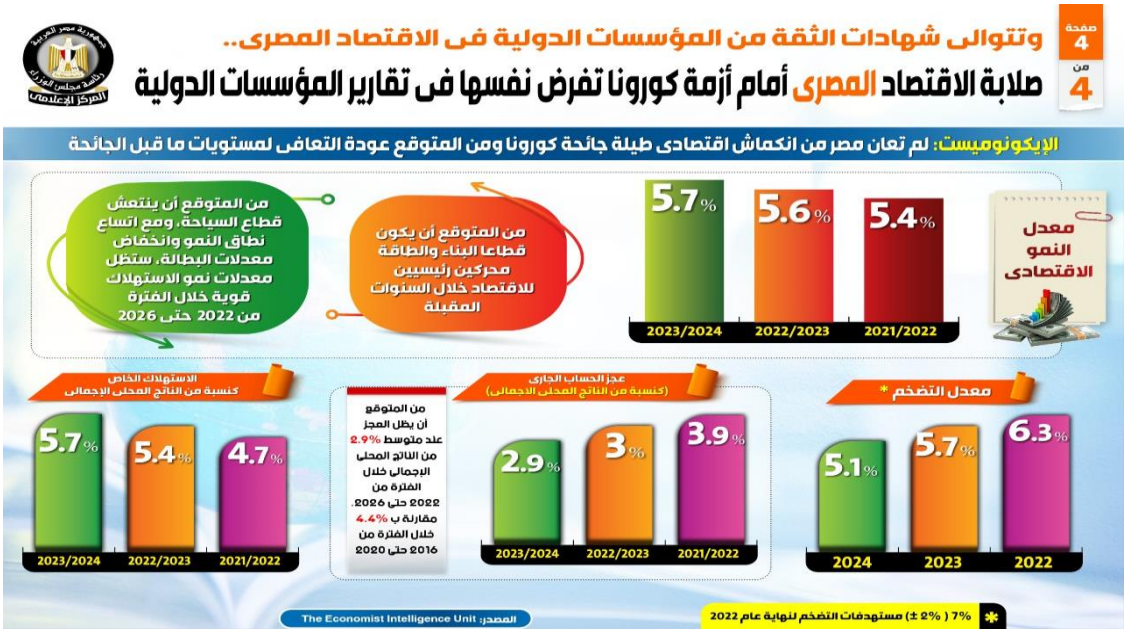
صفحة 4 من 4
وتتوالى شهادات الثقة من المؤسسات الدولية فى الاقتصاد المصرى..
صلابة الاقتصاد المصرى أمام أزمة كورونا تفرض نفسها فى تقارير المؤسسات الدولية
الإيكونوميست: لم تعان مصر من انكماش اقتصادى طيلة جائحة كورونا ومن المتوقع عودة التعافى لمستويات ما قبل الجائحة
معدل النمو الاقتصادى
5.7% 2023/2024
5.6% 2022/2023
5.4% 2021/2022
من المتوقع أن يكون قطاعا البناء والطاقة محركين رئيسيين للاقتصاد خلال السنوات المقبلة
من المتوقع أن ينتعش قطاع السياحة، ومع اتساع نطاق النمو وانخفاض معدلات البطالة، ستظل معدلات نمو الاستهلاك قوية خلال الفترة من 2022 حتى 2026
معدل التضخم *
5.1% 2024
5.7% 2023
6.3% 2022
عجز الحساب الجارى (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)
2.9% 2023/2024
3% 2022/2023
3.9% 2021/2022
من المتوقع أن يظل العجز عند متوسط 2.9% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من 2022 حتى 2026، مقارنة بـ 4.4% خلال الفترة من 2016 حتى 2020
الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
5.7% 2023/2024
5.4% 2022/2023
4.7% 2021/2022
* 7% (± 2%) مستهدفات التضخم لنهاية عام 2022
المصدر: The Economist Intelligence Unit

- **٦٣,١ % انخفاضا بقيمة العجز في الميزان التجاري نوفمبر ٢٠٢١[6].**

- أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية نوفمبر ٢٠٢١ وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ١,١٩ مليار دولار خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١ مقابل ٣,٢٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدره ٦٣,١ ٪.
- وأضاف الجهاز أن من أهم المؤشرات ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٨٠,٦ ٪ حيث بلغت ٤,٤٨ مليار دولار خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١ مقابل ٢,٤٨ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (أسمدة بنسبة ٨٣,٣ ٪، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٥١,٩ ٪، فواكه طازجة بنسبة ٥٠,٢ ٪، ملابس جاهزة بنسبة ٣١,٥ ٪).
- وانخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (منتجات مسطحه بالدرفله من حديد أو صلب بنسبه ١٤,٢ ٪، قضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بنسبة ١١,٤ %، بلاط وادوات صحية خزفية بنسبة ١٣,٦٪، منتجات البان بنسبة ٨,٩ ٪).
- وانخفضت أيضاً قيمة الواردات بنسبة ٠,٥٪ حيث بلغت ٥,٦٦ مليار دولار خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١ مقابل ٥,٦٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها، قمح بنسبة ٦,١ ٪، سيارات ركوب بنسبه ١٥,٦%، لحوم بنسبه ٢١,٤%، ذره بنسبة ٣٢,٥ ٪).
- وارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر نوفمبر٢٠٢١ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (منتجات بترول بنسبة ٧٨,٦ %، نحاس ومصنوعاته بنسبة ٦٠,٣ ٪، ادويه ومحضرات صيدلة بنسبة ٣٧,٩٪، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٣٥,٠٪).

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة ٠,١% خلال الربع الرابع لعام 2021 [7].**

- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر - ديسمبر) لعام ٢٠٢١، حيث بلغ معدل البطالة ٧,٤٪ من إجمالي قوة العمل مقابل ٧,٥٪ في الربع السابق من عام ٢٠٢١ بانخفاض قدره ٠,١٪ عن الربع السابق وبارتفاع قدره ٠,٢ % عن الربع المماثل من العام السابق.
- وسجل تقدير حجم قوة العمل ٢٩,٦٥٣ مليون فرد مقابل ٢٩,٣٨٠ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها ٠,٩٪، وقد بلغت قوة العمل في الحضر ١٣,٢٣٤ مليون فرد بينما بلغت في الريف ١٦,٤١٩ مليون فرد. أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل للذكور ٢٤,٤٨٧مليون فرد بينما بلغت للإناث ٥,١٦٦ مليون فرد، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار ٢٨٤ ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق وانخفاض المتعطلين بمقدار (١١) ألف متعطل مما ادي الي زيادة قوة العمل بمقدار (٢٧٣) ألف فرد.
- وبلغ تقدير المتعطلين ٢,٢٠٠ مليون متعطل بنسبة ٧,٤٪ من إجمالي قوة العمل (١,٢٨٠مليون ذكور، ٩٢٠ ألف إناث) مقابل ٢,٢١١مليون متعطل في الربع الثالث ٢٠٢١ بانخفاض قدره (١١) ألف متعطل بنسبة ٠,٥٪، وبارتفاع قدره ٣٤ ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٦٪.
- بلغ معدل البطالة بين الذكور ٥,٢٪ من إجمالي الذكور ففي قوة العمل ففي الربع الحالي بينما كان ٥,٩٪ في الربع السابق مقابل ٥,١٪ في الربع المماثل من العام السابق.
- وبلغ معدل البطالة بين الإناث ١٧,٨٪ من إجمالي الإناث ففي قوة العمل ففي الربع الحالي، بينما كان ١٥,٣٪ في الربع السابق مقابل ١٦,٨٪ في الربع المماثل من العام السابق.

---

[6] https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/2022213122441_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89_%20%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20-%20%20.pdf&Type=News

[7] https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202221513746_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%202021.pdf&Type=News

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[8]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **اتحاد التمويل متناهي الصغر يكشف استراتيجية عام ٢٠٢٢[9].**

- أشار الأستاذ / حسن إبراهيم المدير العام للاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى إن الاتحاد يعكف على انتهاج استراتيجية مبتكرة تستهدف تعزيز القدرات الفنية لأعضائه وتأهيلهم لتطبيق أفضل الممارسات الدولية ومن ثم تحسين كفاءة سوق التمويل متناهي الصغر بصورة شاملة.

- وأضاف أن الاتحاد سعى خلال السنوات الماضية لتبني سياسة متوازنة بين دراسة الاحتياجات الفنية للأعضاء ومد جسور التواصل مع صناع القرارات بما انعكس على التطور الايجابي لمؤشرات الصناعة لتتخطى أرصدة التمويل متناهي الصغر ٤٩,٩ مليار جنيه بعدد مستفيدين ٤ مليون عميل نهاية مارس ٢٠٢١.

- وأشار إلى أن الجهود التي بذلتها الجهات المعنية بالصناعة على رأسهم الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري والاتحاد أسهمت جميعها في مساندة الصناعة ودعمها وزيادة قدرتها على تجاوز الأزمات والفترات الحرجة التي شهدها السوق على رأسها جائحة كوفيد-١٩.

- وأوضح أن الاتحاد يتبنى تنفيذ عدة مبادرات خلال المرحلة المقبلة منها مبادرة الترقية المؤسساتية التي تعد أحد أهم المبادرات التي بدأها الاتحاد بتمويل من البنك المركزي المصري وبالتعاون مع "الرقابة المالية" والشركة المصرية للاستعلام الائتماني ومنظمة العمل الدولية وتستهدف البناء المؤسسي لـ٤١ جمعية ومؤسسة أهلية من الفئة" كمرحلة أولى وإعدادهم للارتقاء إلى الفئة الأعلى «ب».

- وأطلق الاتحاد مبادرة جديدة لتتوافق جهات التمويل متناهي الصغر مع ضوابط التمويل المسؤول وذلك بدعم كامل من "الرقابة المالية "و"المركزي" وبتنفيذ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بما يحسن أداء السوق ويعزز تطبيق قواعد حماية العملاء.

---

[8] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[9] https://www.youm7.com/story/2022/2/7/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022/5646811

- وأشار إلى أن الاتحاد راعى منذ تأسيسه دعم منظومة الاستعلام الائتماني للأعضاء لاسيما أنه يعد أحد الركائز الأساسية لصناعة التمويل متناهي الصغر، لذا فقد قام الاتحاد بالتعاون مع البنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني بمبادرة فعالة لضم ٢٢٠ جمعية ومؤسسة من الأعضاء إلى منظومة الإقرارات الشهرية بما يحقق هدف الوصول إلى ٩٩ % من محفظة التمويل متناهي الصغر بمصر يتم الإقرار عنها شهرياً للـ I-Score، كما يعمل الاتحاد حالياً على تحديث منظومة الاستعلام الائتماني واستخدام آلية جديدة " VPN" لمواكبة أحدث النظم الجديدة.
- أضاف أن الاتحاد أولى أهمية واضحة بتعزيز دوره المجتمعي في مساعدة الشرائح الأكثر احتياجاً لذا أطلق مبادرة المسؤولية الاجتماعية (شنطتك هديتنا)، كمبادرة اجتماعية تهدف إلي خدمة عملاء أعضاء الاتحاد إذ تم توزيع ٢٠ ألف شنطة مدرسية في مختلف محافظات الجمهورية، كما دشن مبادرة شتاء دافئ تحت عنوان مصر الدافئة لتوزيع البطاطين في القرى المنكوبة بمحافظة أسوان استكمالاً للدور المجتمعي .
- وأشار إلى أن الاتحاد يطلع لتنفيذ برنامج طموح يستهدف دعم متكامل لصناعة التمويل متناهي الصغر بمصر وينقسم إلى ٦ محاور هي دعم جمعيات ومؤسسات الفئة "أ"، من خلال تصميم وتنفيذ برنامج للدعم المؤسسي لجميع أعضاء الفئة وسد مناطق الضعف لديهم وزيادة قدرتهم على الوصول للتمويل وإدارة الأزمات والاستعداد للتحول الرقمي، موضحاً أن البرنامج يعتبر بداية مرحلة جديدة في عمر الجمعيات وبالخصوص التي لم تعتاد على الاستثمار الحقيقي في الدعم الفني من أعضاء تلك الفئة.
- وأضاف أن المرحلة الثانية تتضمن دعم جمعيات ومؤسسات الفئة "ب" عبر تصميم وتنفيذ برنامج ترقية مؤسسية يهدف إلى تحسين ممارسات جمعيات الفئة بجوانب إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والموارد البشرية وإدارة الأزمات والرقمنة والحوكمة، مشيراً إلى أن البرنامج يرتكز على ضبط ممارسات جمعيات ومؤسسات الفئة «ب» في البداية لتتماشى مع المتطلبات القانونية والمهنية التي تقتضيها تلك الفئة كمرحلة أولى، ثم يعقب ذلك عملية تقييم على أسس المؤسسات المالية المهنية والتي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر كمرحلة ثانية.
- المحور الثالث يتمركز في تنفيذ الترقية المؤسسية لجمعيات ومؤسسات الفئة «ج» الذي يركز على البناء المؤسسي لعدد ١٧٠ جمعية ومؤسسة أهلية من الفئة «ج» بما يتوافق مع الممارسات المتعارف عليها عالميا وضوابط الرقابة المالية أيضاً، فضلاً عن دعم قدرات الاتحاد وذلك من خلال إنشاء وحدة ترقية مؤسسية بالاتحاد ووحدة للدراسات والأبحاث، فيما يتمثل المحور الخامس والسادس في تطبيق ممارسات التمويل المسؤول ونشر التعليم المالي ومحو الأمية الرقمية.

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصريةً انخفاضا بنسبة -٠,٢٩% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٧ فبراير ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -١,٢١% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٠٨% مقارنة بنسبة -٦,٣٣% في بداية الأسبوع.

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٤٨% مقارنةً بنسبة -١,٤٨% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٧٩%، مقارنةً بنسبة -٦,٢٩ % في بداية الأسبوع.

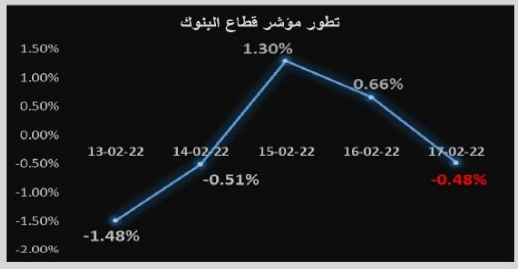

فئات المستثمرين

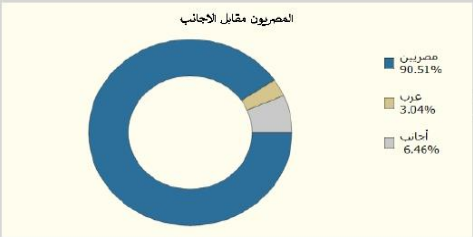

رابعاً: انفوجراف
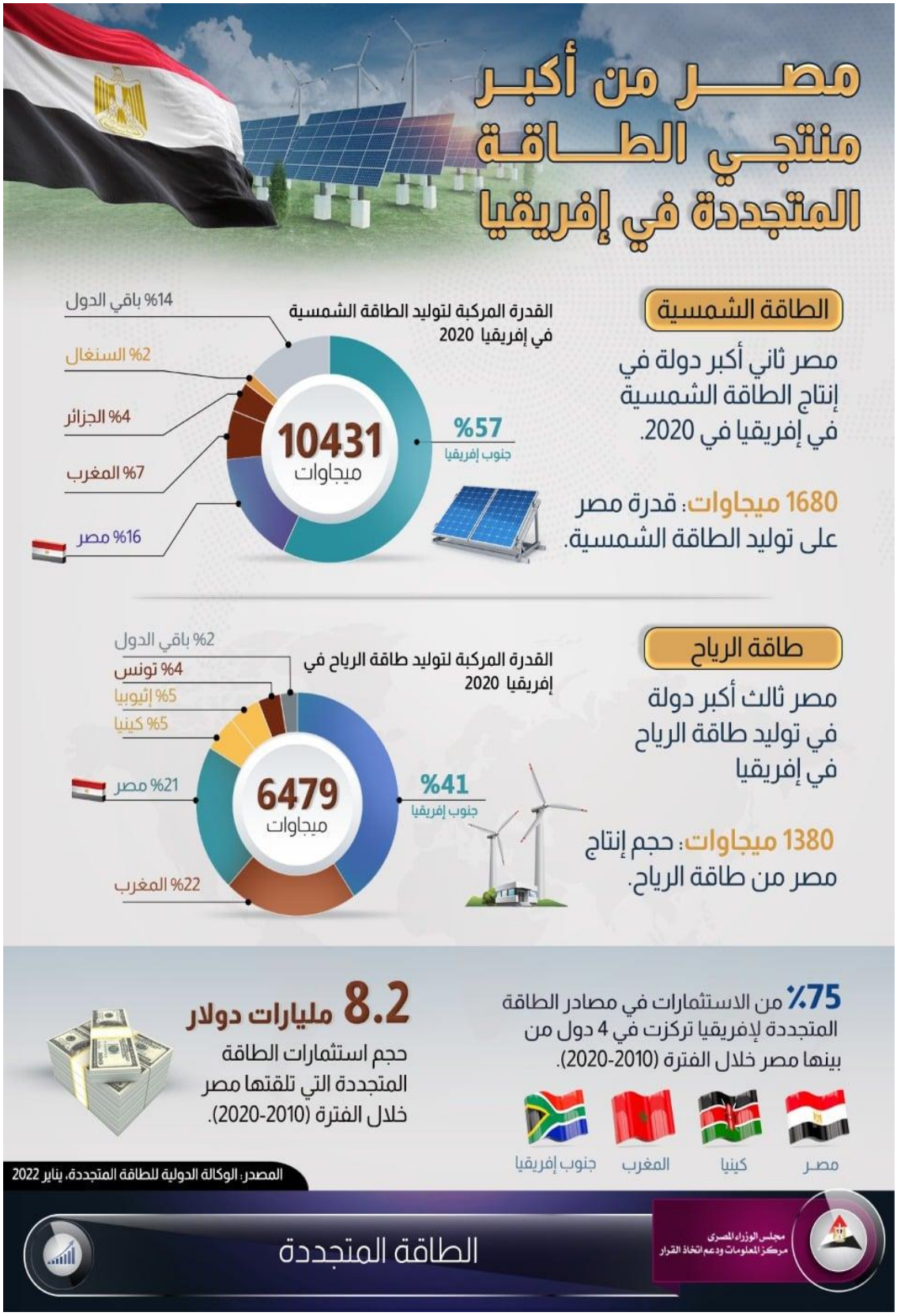
- **انفوجراف (١) يوضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والذي يشير إلى إن مصر من أكبر منتجي الطاقة المتجددة في إفريقيا:**